العدد الثالث عشر
13

دراسات اقتصادية

ECONOMIC STUDIES

دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية
سبتمبر 2009 م شوال 1430 هـ - الجزائر

الدراسات

ملف العدد

مؤشرات هامة

تأسست سنة ١٩٩٩

الترقيم الدولي ISSN 7988/1112 الإيداع القانوني ISBN 2006/1378

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى

Mobile (0020106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

الآراء الواردة تعبر عن رأى الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء المكان الذى ينتمى اليه

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها
على التجارة الخارجية للدول العربية

مقدمة

مع منتصف شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٨ شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام ١٩٢٩. ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان[١] ، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا ،كما طالت تداعياتها دولاً وأسواقا ماليةً ومؤسساتٍ في أنحاءٍ عديدة من العالم ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برمته موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم . كما كشفت هذه الأزمة هشاشة المنظمات الدولية التي كانت مسؤولة عن مراقبة النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بمشكلاته وعلاجها قبل استفحالها والتى تبين أنها كانت تراعي مصالح الدول الدائنة وتفرض شروطها القاسية على الدول النامية الفقيرة لإسترداد ديونها فقط ضاربة عرض الحائط كل الآثار الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية التي قد تنجم عن هذه الشروط من فقر وبطالة وتضخم.

ولم تنج الإقتصادات العربية من آثار هذه الأزمة التي تمثلت بخسائر فادحة في البورصات العربية التي وصلت في بعضها الى أكثر من ٥٠% من قيمتها، وضياع جزء كبير من الثروات العربية التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي افلست . كما أن هناك مؤسسات مالية عربية وصناديق سيادية أقامت دعاوى على مؤسسات مالية غربية لأنها نصحتها بالإستثمار في سوق العقار الأمريكي والتي كانت تعرف بأنه يتهاوى وفي مؤسسات مالية ومصرفية كانت تعرف أنها في طريقها الى الإفلاس والتعثر وبشراء أوراق مالية رديئة ومشتقات لا قيمة لها وديون غير قابلة للتحصيل، كما أنه لا يعرف حتى الآن حجم الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية العربية وهي بلا شك كبيرة وفادحة .

كما انعكست هذه الأزمة على أسعار النفط التي هبطت بأكثر من ٦٧% خلال فترة وجيزة (حيث شهد سعر برميل النفط تراجعا حادا لينخفض بأكثر من ١٠٠ دولار فى ديسمبر ٢٠٠٨

[1] تم تقريباً تأميم اثنين من أكبر شركات الرهونات العقارية في أمريكا وهما" فريدي ماك" و"فاني ماي"، كما أفلس بنك "ليمان براذرز"، واضطر بنك "ميريل لينش" للقبول بصفقة بيعه لمصلحة "بانك أوف أمريكا" . وتم أيضاً تأميم شركة التأمين "ايه اي جي" لتهتز جراء ذلك كله الأسواق العالمية.

مقارنة بما كان عليه فى يوليه من نفس العام). مما جعل كثيراً من الدول العربية تعيد النظـــر في خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ومساعداتها المالية .

وبشكل عام لا يعرف حتى الآن الحجم الحقيقي لهذه الأزمة والتي يتوقع لها أن تُدخل الاقتصاد العالمي في ركود في الأجل القصير على أقل تقدير، وتغير كثيراً مـــن المعـــادلات والمسلمات المرتبطة بالنظام الرأسمالي كسعر الفائدة التي هي ركـــن أساســـي مـــن أركانـــه وعلاجه الذاتي لمشكلاته والعصاة السحرية لتصحيح عثراته وأزماته واستعادة توازنـــه .وقـــد يتطور الأمر إلى إعادة الهيكلة الجذرية للنظام المالي العالمي ولمنظمات اتفاقية بريتون وودز.

مشكلة البحث

من بين الخطط الاقتصادية في الظروف العادية العمل علـــي فـــتح أســـواق جديـــدة للتصدير.. وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصـــة حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلا لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعـــة خـــلال الفتـــرة المقبلة .فالأزمة المالية الحالية سوف ينتج عنها نوع من الانكماش فى معدلات الطلب العالمى وسوف تصاب الأسواق بحالة من الركود سواء فى دول الاتحاد الأوروبى أو أمريكا أو فـــى آسيا.وعلى ذلك تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التي تبقي علـــى معـــدل النمـــو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة.ولا شك فى أن الأزمة ستؤثر بشكل كبير على التجارة العربية وبخاصة حجم الصادرات العربية .ولهـــذا يجب على الدول العربية إعادة النظر فى السياسات المتبعة وإعداد منظومة جيدة لتنمية هـــذا القطاع التي تبقي على معدل النمو الاقتصادي مرتفعة عن طريق العمل على حل المـــشكلات التى تعوق نمو الصادرات ورسم سياسات تنسيقية واضحة ومتكاملة بين مختلـــف الكيانـــات المؤسسية التى تؤثر على التصدير فى الدول العربية.

هدف البحث

ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعـــد فإننا نحاول هنا طرح تصور مبدئي لأبعاد وآثار هذه الأزمة على التجارة الخارجيـــة للـــدول العربية بصفة عامة والصادرات العربية بصفة خاصة ، وذلك من خـــلال دراســـة أســـبابها وتداعياتها العالمية، والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ومداخل تأثيرها على الاقتـــصادات العربية بصفة عامة والتجارة العربية بصفة خاصة، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

المبحث الأول

حقيقة وأبعاد الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي

تعتبر الأزمة المالية [1] التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ من أسوأ الأزمات التى يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية،خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال .

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي،فيلا حظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم تمثل حوالى ٢٧,٤ % في عام ٢٠٠٦ [2] أي أن الناتج المحلي الأمريكي يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٤,٥٨ % من سكان العالم فى عام٢٠٠٦ [3].وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوالى ٨,٦ % من الصادرات

[1] من المفيد الاشارة الى أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع الثاني يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي.ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول. والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي. وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق.ولا تقتصر الأدلة والشواهد التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأميركية الحالية تؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي فقط ولكن هناك أدلة وشواهد قوية تتمثل في زعزعة الثقة وحالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، بل إن هناك بعض المتخصصين الذين يقولون بأننا لم نشهد الأسوأ بعد. وكما هو معروف في علم الاقتصاد فإن هناك شرطا ضروريا لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر. وكما هو واضح فالقطاع المالي غير مستقر ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تهنأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي،متاح فى www.almethaq.info/news/article590.htm

[2] محسوبة من

-World Bank (2008),"World Development Report 2008: Agriculture for Development", Washington D.C,USA,Table4.p341

[3] محسوبة من :

-World Bank,"World Development Report 2008, Opcit,Table 1.p335

العالمية ،أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ ١٥,٦في عام ٢٠٠٦ .[١]ويظهـر كبـر تـأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذ حصلت على ١٢,٧% منها في عام ٢٠٠٧ كمابلغت التـدفقات الخارجـة منها نحو ١٥,٧% خلال نفس العام.[٢] .اضافة إلى ماسبق،فان السوق المالية الأمريكية تحتـل موقع القيادة للأسواق المالية العالمية،، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.وفي ضوء المؤشرات السابق ذكرها لا يكـون بمستغرب أن تعم الأزمة العالم أجمع إذا ما حدثت أزمة شاملة في الولايات المتحـدة وتنتقـل العدوى منها إلى الاقتصاد المعلوم. ولعل هذا هو سبب القول بأنه إذا عطست أمريكا فإن بقية دول العالم تصاب بالبرد.

ولم تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل شملت الاقتصاد الحقيقـي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنهـا ليـست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد.[٣]

---

[1]World Bank, Opcit,Table 5.p343

[2] UNCTAD (2008) ,"World Investment Report 2008: Transnational Corporations,and the Infrastructure Challenge ", United Nations, New York,Annex table B.1,p253

3 هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني أو الحقيقي» وبين «الاقتصاد المـالي». فأما الاقتصاد العيني «وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التـي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاسـتثمارية). «فالأصـول العينية» هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخري هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. وتتضمن أيضاً الأصول التي تنتج هذه السلع (الاسـتثمارية) مـن مـصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.أما الاقتصاد العيني فهو يشمل الأدوات المالية التى تسهل عمليات التعامـل في الثروة العينية. وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكيـة علـي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية علي مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المـساهمة، كمـا تطـورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والـسندات. وهكـذا جـاء ظهـور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتـي تمثـل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الـشركات وتـداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة.ولكن الأمر لم يقتصر علي ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد علي انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدي إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهـور. فمـن ناحيـة ظهـرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من «الثقة» فـي سـلامة هـذه الأصول المالية، ومن ناحية أخري فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفـراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل

١- أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس ٢٠٠٧ وانفجرت فى سبتمبر ٢٠٠٨ إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠ ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالى ١% فى منتصف ٢٠٠٣ وقام بتثبيتها حتى منتصف [١]٢٠٠٤، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع،فقد ارتفعت اسعار العقارات فى الولايات المتحدة بحوالى ٨٥% خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ دون تغير يذكرفى المتغيرات الأخرى المرتبطة بها مثل تكاليف البناء على سبيل المثال[٢].وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادًا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " متدنية الجودة" ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال.[3] ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات

يتقدم للبنك للحصول علي تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلي ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل علي تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.وهكذا لعب القطاع المصرفي – والقطاع المالي بصفة عامة – دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني.. . حازم الببلاوي ،الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم ،عن صحيفة " المصري اليوم " المصرية،4 / 10 / 2008 . متاح فى http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=241

[1] Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008),p48

[2] Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about,Opcit,p 32

[3] راجع ذلك بالتفصيل فى:

وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة .وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.

ومع بداية عام ٢٠٠٦ حدثت حالة من التشبع فى سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى ٥,٢٥% ، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءًا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي ٩٣ % وفقد أكثر من ٢ مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم .وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام ٢٠٠٧ حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات.بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد .فعلى سبيل المثال الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل ٦,٦ تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة ٥٥ سنة.[1]

International Monetary Fund,,Global Financial Stability Report,Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness,April 2008

Ismail Sirageldin ,The 2007 Credit Crisis: a Long-term View, ERF Working Paper 454 ,January 2009

[1] صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي.متاح فى: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية(تـــم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعـــادة بيعهـــا للمؤســـسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض مـــن المـــدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعـــدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم .وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمـــة ماليـــة عالميـــة مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارهـــا الاقتصاد في معظم دول العالم.ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى عـــدة عوامـــل رئيسية:-

١. عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأميركي متمثلةً بعجز كبير للغاية في الميزانيات لا يمكـــــن تحملـــــه وسياســـــة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة.[1]
٢. ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إســـاءة تقـــدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها.
٣. العامل النفسي، إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية، ولـــم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويـــل

---

[1] هناك العديد من الدراسات التى تناولت اسباب هذه الأزمة و للتفاصيل راجع :

-International Monetary Fund,Global Financial Stability Report,Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness,April 2008

-International Monetary Fund,Global Financial Stability Report,Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy ,October 2008

- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

- سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص ٢-١٠

القروض وتحويلها إلى سندات مركبة . بل وفقد أيضاً ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعّال .

٢- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة .وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠٠٨ ، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

•**تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي:** ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي ــ الذي قادته البلدان النامية ــ إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٤,٥ في المائة في العام القادم مقابل ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.[1]

•**خسارة وانهيار العديد من البنوك حول العالم** : تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

[1] *للتفاصيل راجع التقرير على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:* http://www.worldbank.org/gep2009.

• **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية:** أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية،وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

•**أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم**(حوالي ٢٥ بنك) لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧ ، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العام.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي،وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا.من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء.أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً ، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي ٢١ % من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية .على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعًا في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضًا عند ٠,٥% ، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل ٣,١%. [1]

٣- تحليل عالمية الأزمة المالية

[1] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،مجلس الغرف السعودية،١١ شوال ١٤٢٩ ه /الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨ م ،ص ص ٤-٧

انتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لـم تكـن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركيـة فـي البورصة كالسعودية بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تـضع قيـوداً علـى الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا[1] .

ويمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظـام الـصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهـو فقـدان الثقـة بالـسياسة الاقتصادية الأميركية[2].

العامل الأول والأساس هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايـات المتحـدة – أعلـن رسميا عنه فى نهاية عام ٢٠٠٨ – الذي ينعكس على صادرات البلـدان الأخـرى وعلـى أسواقها المالية.فاقتصاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الاقتـصاد العـالمي كماسـبق القول.

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاسـتثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد. فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة .وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانيـة. وتـتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم[3] .

---

[1] الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في الـدول العربية ليست فروعاً لوول ستريت.

[2] صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي.متاح فى: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

[3] في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مـستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.

وفيما يتعلق **بالعامل الثالث** فيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحـاد لـسعر صـرف الـدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسة الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام ١٩٨٧ ومطلـع عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية .وفي كل مرة يتراجع سعر صـرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسـعار الفائدة[1] .

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية علـى سـعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجـي. وعلـى هـذا الأساس فأن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطـار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

٤- السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية:

لا شك في أن عمق الأضرار المتوقعة من الأزمة المالية يتوقف جزئيا علـى البعـد الزمني لها .وقد اختلفت التكهنات عن طول مدة الأزمة ،فهل سوف تـستمر لـشهور أم سنوات؟ فلا أحد يدري إجابة هذا السؤال على وجه التحديد .وقد تفاوتـت التوقعـات بـشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية .وفي ضوء ذلك تـم اللجـوء إلـى وضـع البـدائل والسيناريوهات عن طول فترة هذه الأزمة وفيما يلي عرض لهذه السيناريوهات:- [2]

١ -السيناريو المتفائل

---

[1] يشار الى ان بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي- الذي يقوم بوظائف البنك المركزي- خفض سعر الفائـدة بشكل سريع ومتكرر عدة مرات منذ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٧ حين كان سعر الفائـدة الامريكيـة هـو ٥,٢٥%. وفي مطلع عام ٢٠٠٨ وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى ٣% وارتفع معدل التضخم إلى ٤,١% ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره - ١,١ .% وفى ١٧ ديسمبر عـام ٢٠٠٨ اقـدم الفيـدرالى الأمريكى على تخفيض الفائدة من ١% الى مستوى يتراوح من صفر الى ٠,٢٥%، وذلك بهدف مواجهة حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة.والمستوى الحالي لسعر الفائدة، وهو تقريبا صفر، هو اقل مستوى منـذ ان بدأ الاحتياطي الفدرالي في تسجيل اسعار فائدته في عام ١٩٥٤. وادى تخفيض سعر الفائدة الامريكية الى تراجع سعر الدولار لانه كان اكثر مما توقعه كثير مـن المحللين،واوضـح الاحتيـاطي الفـدرالي ان هـذه المستويات المنخفضة لسعر الفائدة ستظل لفترة من الوقت.

[2] للتفاصيل راجع :سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاسـاتها علـى مـصر،المركز المـصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص ١٠-١١

إن الأزمات- ومن بينها هذه الأزمة التمويلية– تولد قلقا نفسيا وذعرا لدى الأفراد والمجتمعات، مما ينتج عنه آثار أعمق من حجم المشكلة ذاتها .وللأثر النفسي في المجالات التمويلية مستتبعات كبيرة .وما من شك أن الآثار الوخيمة المشاهدة حاليا ترجع جزئيا إلى هذا الذعر . فإذا صح ذلك، وأن برامج العلاج الطارئة تتكافأ مع حجم المشكلة، وأنها سوف تتمكن من توفير السيولة الملائمة للقطاع التمويلي، وأنه سوف يتم وضع قواعد رقابية شاملة وفعالة، بحيث لا تتزايد الآثار السالبة على قطاعات الإنتاج العينية، إذا توافر كل ذلك فيكون البعد الزمني المتوقع في حدود ستة أشهر .وعلى الرغم من أن غالبية المحللين الاقتصاديين والماليين يتوقعون استمرار الأزمة لفترة زمنية أطول من ذلك، إلا أن الأيام اثبتت أن هذا البديل المتفائل غير ممكن التحقق.

٢ -السيناريو المتشائم

تردد كثيرا القول بأن الأزمة الحالية ربما تكون أسوأ من الكساد الكبير الذي ساد في العالم خلال ١٩٢٩–١٩٣٠.ومن ثم يتوقع أن تستمر لفترة عامين أو ثلاثة على الأقل .وقد يحدث هذا البديل إذا كانت المعلومات عن التعثر لم يفصح عنها كاملة بعد، وأن آثار ذلك سوف تمتد إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال للطاقات الانتاجية ، وإغلاق بعض المصانع، وتسريح نسبة ملموسة من العمالة بحيث ترتفع معدات البطالة، وغير ذلك من مظاهر الركود اقتصادي .ومما قد يطيل زمن الأزمة، أن يتحول الركود الاقتصادي المعلن عنه حاليا إلى ركود تضخمي، مما يجعل العلاج أصعب وفترته أطول.وهذا البديل هو ما اسفرت الأيام عن تحققه.

٣ -السيناريو الوسط

وبين التفاؤل الذي قد يكون مفرطا، والتشاؤم الذي قد يكون قاتما، تم تخيل بديل وسط، تستمر فيه الأزمة لفترة سنة واحدة، يتعافى بعدها الاقتصاد العالمي، مع اختلاف هذه الفترة من دولة إلى أخرى .والفترة المفترضة في هذا البديل طولها يسمح بظهور آثار السياسات العلاجية على الرغم من وجود فترات الإبطاء المعروفة فى الاقتصاد (فترة تشخيص الأزمة، وفترة وصف العلاج، وفترة ظهور آثاره).ولا يخفى على أحد أن اختلاف طول فترة الأزمة يصاحبه آثار مختلفة ناتجة عن العدوى من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

المبحث الثاني

تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية

مقدمة

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

هذا ينطبق بالطبع على دولنا العربية التي بدون شك سوف تتأثر بهذه الأزمة كما أنه من المتوقع أن تنخفض فيها وفقاً لذلك معدلات النمو الاقتصادي حيث بدلاً مما أصبحت تحققه خلال السنوات القليلة الماضية من معدلات نمو تصل إلى ٦% في المتوسط يمكن أن تنخفض معدلات النمو إلى حدود٤,٥% على أفضل تقدير .ويمكن تحديد القطاعات التي من المتوقع أن تتأثر بهذه الأزمة على سبيل المثال لا الحصر:[1]

أولاً :الطلب على النفط ومستوى أسعاره .إن الاقتصاديات العربية في معظمها تعتمد على إنتاج وتصدير النفط .[2]وقد أدت الأزمة إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من ٦٧% هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط .ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريباً في كثير من البلدان العربية مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك.

ثانياً :الحصول على التمويل وتكاليفه .لاشك بأن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل .كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

---

[1] جاسم المناعي،الأزمة المالية العالمية ..وقفة مراجعة،مقال منشور على موقع صندوق النقد العربى،نوفمبر٢٠٠٨،ص ص ٥-٦
اشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور أحمد جويلي إلى أن الاقتصاد العربي فقد ٢٥٠٠ مليار دولار نتيجة للأزمة المالية العالمية، وأن معدل النمو بالاقتصاد سينخفض من ٥% إلى ٣%. راجع http://www.arrouiah.com/node/78448.

[2] إن النفط يشكل قاعدة مهمة للأنتاج في ظل الاحتياطيات التي تقدر بنحو٥٠,٣% من الاحتياطي العالمي المركز في عام٢٠٠٧ اضافة الي٢٩,١% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وبلغت قيمة الصادرات النفطية٤٥٦,٢ مليار دولار تشكل نحو٧٦% بين جملة الصادرات العربية البالغ قيمتها٧٨٤،٧ مليار دولار تشكل٧،٥% من جملة الصادرات العالمية.راجع صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ،٢٠٠٨،ص ج

ثالثاً :الاستثمارات الأجنبية .بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فـإن بيانـات منظمـة الأونكتاد تشير إلي أن هناك٢١ دولة عربية استقطبت نحو٧٢,١ مليار دولار في عام٢٠٠٧ مقابل٦٧,٩ مليار دولار في عام٢٠٠٦ مما يشير الي ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو٦,٢% وبزيادة قيمتها٤,٢ مليار دولار.[1]وتوضح هذه التدفقات أن هنـاك عوامـل جاذبه داخل العديد من الدول العربية وأن هناك علي الطرف الآخر عوامل دافعـه خارجيـة وكل ذلك لابد وأن يتأثر بشكل ملموس وملحوظ بالأزمة المالية العالمية ومتغيـرات الأزمـة الاقتصادية العالمية ويدفع لانخفاض التدفقات من العالم مما يحـتم الاتفـاق علـي منظومـة استثمارية عربية بديله. ووفقاً لبعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يـصل إلـى ٣٠% مقارنة بالعام الماضي.٢

رابعاً :التجارة أيضاً متوقع لها أن تتأثر سلباً بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من مـوانئ وقنوات مائية.

خامساً :تحويلات الأيدي العاملة .تحتل تحويلات العاملين في الخـارج أهميـة كبيـرة فـي اقتصادات الدول العربية المستقبلة لها، حيث أنها تشكل أحد أهم مـصادر التـدفقات الماليـة الخارجية الواردة لهذه الدول، إذ تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل ما يردها من تدفقات المـساعدات الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يعني ان اليد العاملة العربية تساهم في شكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلة لتحويلاتها من خـلال تـأمين التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فـرص عمـل جديدة.وقد بلغت قيمة تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول العربية المستقبلة، بحسب احدث البيانات المتاحة، نحو ٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، تعادل نحو ٢٦٥ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول في السنة نفـسها، ونحـو ٣٨٣ % مـن إجمـالي المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لها من جميع المصادر، ونحـو ٢٨ % مـن إجمـالي

---

[1] UNCTAD (2008) ,"World Investment Report 2008 ", Opcit

[2] جاسم المناعي،الأزمة المالية العالمية ..وقفة مراجعة،مرجع سابق،ص ٦

استثماراتها المحلية. من المتوقع أيضاً أن تتأثر سلباً حيث أن انكماش النشاط الاقتصادي من شأنه أن يمثل فرص عمل أقل ومستويات رواتب وأجور أدنى.[١]

سادساً :أسواق الأوراق المالية.لا شك فى ان البورصات هى أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً بالأزمة المالية العالمية ،وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل . صحيح أن أسعار الأسهم عالمياً أو عربياً أقل من قيمة الشركات وأدائها حالياً لكن الأسعار في الواقع تعكس أيضاً توقعات قيم الشركات وأدائها في المستقبل على ضوء هذه الأزمة وما قد تسببه من تراجع وكساد الاقتصاد.[2]

---

[1] راجع،صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية،أيلول/سبتمبر ،٢٠٠٦

[2] ويجدر بالذكر أنه على أعقاب هذه الأزمة المالية العالمية، تتعرض أسواق الأوراق المالية العربية بشكل عام منذ بداية النصف الثاني من العام٢٠٠٨،كمثيلاتها من الأسواق العالمية، إلى حركة تراجع كبيرة أدت إلى انخفاض القيم السوقية فيها بشكل ملحوظ وإلى انخفاض مؤشرات أدائها وإلى خسائر مرتفعة للمستثمرين.لقد أسهمت الأزمة المالية الدولية وبعض العوامل المحلية إلى تراجع أداء الأسواق .فمن أبرز الأسباب المحلية هو الحاجة إلى تطوير أطرها القانونية والرقابية، ورفع مستوى الأداء المهني والمالي فيها، وتخوف المستثمرين في بعض هذه الأسواق من تداعيات انهيار القطاع العقاري ووجود فقاعة في هذا القطاع، إضافة إلى انتشار عمليات المضاربة.وتراكمت هذه العوامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي دفع بكثير من المستثمرين إلى تسييل محافظهم، وبالبعض الآخر إلى الإحجام عن الاستثمار في هذه الأسواق في الوقت الحالي، وذلك رغم وصول مكررات الأرباح في كافة هذه الأسواق إلى مستويات متدنية نسبياً .ومما فاقم من الانخفاض هو اضطرار الكثير من المستثمرين الذين يتداولون على الهامش إلى البيع لتسوية مواقفهم المالية مع المؤسسات المالية المحلية، والمستثمرين الأجانب إلى التسييل لتسوية مواقفهم الخارجية أيضاً، مما أدى إلى انخفاض أكبر في حركات التداولات وبيع أسهم الشركات المدرجة.ويعزي معظم المحللين والمسؤولين في الأسواق العربية هذا التراجع الحاد إلى العامل النفسي الذي يغلب على قرارات المتداولين في هذه البورصات ويعتبرون أنه ليس هناك أسباب تتعلق بربحية الشركات المدرجة أو أداء الاقتصادات في المنطقة الذي يعتبر جيدا بشكل عام .وبكلمة أخرى، إن هذا الانخفاض لا يعود إلى أسباب جوهرية مالية واقتصادية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة والأداء الجيد للشركات المدرجة نفسها، وبالتالي، يعتبر انخفاض الطلب وارتفاع حركة البيع كنتيجة للقلق وعدم الثقة لدى المستثمرين بالأوضاع المالية العالمية ومدى تأثيرها على أسواق المنطقة.

وفي هذا السياق، قامت الجهات الحكومية المختصة باتخاذ تدابير متنوعة في مجال السياسات المالية والنقدية وغيرها بهدف التخفيف من الأثر السلبي المحتمل للأزمة العالمية على القطاعات المالية المحلية، وضمان توفر السيولة اللازمة في هذه القطاعات، والحد من انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الحقيقي .وشملت التدابير قيام السلطات النقدية في بعض الدول العربية بتخفيض أسعار الفائدة وخفض نسب الاحتياطيات الإلزامية للبنوك .وفي حين قامت بعض الدول بضخ السيولة في القطاع المصرفي، أعلنت دول أخرى الاستعداد لضخ السيولة إذا لزم الأمر ذلك. وكذلك، عمدت بعض البورصات إلى تخفيف القيود على شراء الأجانب لأسهم الشركات المدرجة فيها، وقامت أسواق أخرى بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية .إضافة إلى ذلك، قامت بعض الأسواق بإعداد استراتيجيات لتفعيل نشاط صناديق الاستثمار

ويلاحظ أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصات العربية قد ارتفعت إلى مستويات قياسية لتبلغ نحو ١٣٣٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ مقارنة [1]بنحو ١٤٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ [2]بما يعني تضاعف القيمة تسعة أضعاف في حين لم تتجاوز الزيادة في الشركات المتداوله الجديدة نسبة٥٠% مما يشير الي المضاربات الحادة في هذه البورصات، وهو ما نتج عنه بالضرورة الانخفاضات الحادة في القيمة السوقية للأوراق المالية العربية وخسارتها في المتوسط نحو٥٠% علي الأقل من قيمتها مع الأزمة المالية العالمية وما تعنيه من خسائر فادحه للشركات والصناديق الاستثمارية والافراد وكل ذلك يتطلب منظومة شاملة من المراجعات والتدقيق والاشراف والرقابة لأسواق المال وأعمالها ومعاملاتها.

في الواقع إن تداعيات هذه الأزمة لا تنحصر مثلما ذكرنا في هذه الجوانب فقط بل إن تأثيراتها تبدو بأنها سوف تكون أبعد بكثير على الصعيد العربي والعالمي .على الصعيد العربي فإن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الأزمة يمكن أن تؤثر على سياسات الإصلاح وبخاصة تحرير القطاع المالي حيث من المتوقع أن يكون هناك على أثر هذه الأزمة مراجعة ويمكن إعادة نظر حول مدى ودرجة التحرير التي يمكن أن تكون مقبولة للأنشطة المالية دون أن تؤدي إلى تعرض الدول المعنية إلى مخاطر مماثلة لما حصل خلال هذه الأزمة .طبعاً من ناحية زيادة الحرص والتحوط فإن مثل هذا الموقف يمكن أن يكون مطلوباً إلا أننا نخشى بأن يمثل ذلك ذرائع للتراجع عن الإصلاح المطلوب.

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي[3]:

وأسواق السندات في البورصة، وإصدار ضوابط خاصة لتنظيم عمليات الاستحواذ، وقواعد رفع الكفاءة الفنية والملاءة المالية لشركات الوساطة. راجع ،صندوق النقد العربى ، أداء أسواق الأوراق المالية العربية ،النشرة الفصلية ،العدد ٥٥، الربع الثالث ،٢٠٠٨،ص ص ٧-٩

[1] صندوق النقد العربي(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ،٢٠٠٨،ص ١٣٧

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد ٢٠٩، مايو ٢٠٠٥،ص ٥٠

[3] نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي،متاح فى www.almethaq.info/news/article590.htm

- المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
- المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

بالنسبة للمجموعة الأولى يلاحظ مايلى :

- إن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي ١٥٠ دولارا للبرميل في شهر يوليو/تموز عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٤٠ دولارا للبرميل فى نهاية ديسمبر من نفس العام ، أي بانخفاض بنسبة ٦٧%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٠٩ ستنخفض مقارنة بمعدلات عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من العام ٢٠٠٨.
- أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا. [1]ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة.وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي ٤ مليارات دولار.وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه

---

[1] إن تقارير اصول صناديق الثروة السيادية وهي تعني اساسا دول الخليج العربي تصل إلي١٧٠٠ مليار دولار تعادل١٣٠% من الناتج المحلي الاجمالي العربي وتشير بعض التقديرات إلي أن أصولها بلغت٢,٤ تريليون دولار مع نهاية عام٢٠٠٧ ويقدر أن هناك اضافات سنوية للاصول تبلغ٢١٠ مليارات دولار وواقع الحال يقول ان الازمة العالمية أثرت بشكل حاد في اصول هذه الصناديق التي تستثمر الجانب الرئيسي والمهم من اصولها في أمريكا وأوروبا واسيا، وأن الايرادات الجديدة التي يمكن اضافتها للاصول لابد وأن تتراجع بشكل جاد مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي غالبية الموازنات العامة للدول النفطية من العجز المالي نتيجة للفجوة بين المصروفات والإيرادات خاصة مع احتياجات التمويل الاستثمارية الطموحة للمشروعات التي اقرت في ظل الارتفاعات السريعة لأسعار النفط.راجع:

– أسامة غيث في القمة الاقتصادية العربية:الطموحات المنسية والغائبة.. والقرارات المهمة المؤجلة؟،جريدة الأهرام ، السبت، السنة ١٣٣–العدد17،44602يناير 2009

–ولمزيد من الصناديق السيادية العربية والجهات التى تمولها راجع، ايكارت ورتز،تأثير الأزمة المالية الأمريكية فى بلدان مجلس التعاون،تقرير مركز الخليج للأبحاث،أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٢

الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخلـيج وسـوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

- أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المـستثمرين فـي العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصـة وول سـتريت إلـى بورصـة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنهـا إلـى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى.
ولا شك إن العديد من البلدان العربية في هذه المجموعة كمصر والأردن وسوريا يرتبط نموها الاقتصادي واستقرارها المالي بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، فهى تعتمـد فـي نموها الاقتصادي وحجم ميزانياتها المالية بشكل كبير على الاستثمارات والـسياحة وفـرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج العربية، وبالتالى سوف تشهد توترا ماليـا بـسبب الأزمة المالية العالمية التي تتعرض لها بلدان كالإمارات العربية المتحدة والـسعودية .فوفقـا لتقديرات محللين مصريين، إن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة ٦ مليارات دولار من رعاياها العاملين في دول الخليج والذين يقدر عددهم بـ ٢ مليون، بينما يـأتي ٦٠ بالمئة من السياح إلى مصر من دول الخليج.واستفادت سوريا، من استثمارات دول الخليج في مشاريع بناء كبيرة ساهمت بكسر العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على دمـشق، بينمـا يتلقى الأردن ما يقارب ٢ مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين فـي دول الخليج، بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها بصيغة دعم مالي .

المبحث الثالث

تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول العربية

لا شك فى أن الأزمة المالية الحالية وما تسببت فيه من حدوث ركـود عـالمي وانخفـاض الطلب الأمريكي علي السلع المستوردة سواء فى دول الاتحاد الأوروبى أو أمريكا أو فى آسيا،

سيؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العربية وكل هذا يعني زيادة التحديات التـــي يواجهها المصدرون العرب ،بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعى مزيد من التطوير فى جودة المنـــتج العربـــى ووضـــع استراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد فى هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها.

أولا: أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد العربى

تشترك الدول العربية في هدف تنمية تجارتها وهذا يتطلب العمل في اتجاهين أولهما تنـــشيط عرض المنتجات العربية من خلال تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوســائل الترويج للمنتجات العربية،وثانيهما تنشيط جانب الطلب اما بتوسيع الأسواق القائمة أو بايجـــاد أسواق جديدة.وهذا يتطلب ازالة المعوقات التى تحول دون دخول المنتجات العربية الى هـــذه الأسواق.ويمكن تقسيم الدول العربية ،وفقا لتنوع وطبيعـــة قاعـــدتها الانتاجيـــة الـــى ثـــلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى:تتميز بتنوع الى درجة ما في قاعدتها الانتاجية مع ارتفـــاع أهميـــة الـــسلع الصناعية في صادراتها الإجمالية.وبالتالى تحتاج الى ازالة القيود أمام منتجاتها،أى أن التركيز في تنمية صادراتها يعتمد الى حد على تنشيط جانب الطلب.

المجموعة الثانية:تتميز في انتاج وتصدير النفط.وتضم الدول العربية النفطية:وتـــسعى هـــذه المجموعة الى تنويع قاعدتها الانتاجية وبالتالى العمل على تنشيط جانب العرض.

المجموعة الثالثة:تتميز بتخصصها في انتاج المـــواد الخـــام الزراعيـــة أو المعدنيـــة غيـــر النفطية.وهذه المجموعة تسعى الى تطوير قاعدتها الانتاجية وتنويعها،وبالتالى تنـــشيط جانـــب العرض.

ويظهر التقسيم السابق أن الاقتصادات العربية تتكامل فيما بينها كمجموعات ولكنهـــا تتنـــافس داخل كل مجموعة وهذا يعنى أنه يمكن التخفيف من حدة الأزمة المالية على التجارة العربيـــة اذا تمت تحرير التجارة العربية على المستوى الكلى.فهناك مجموعة ترغب في تنويع قاعدتها الانتاجية وترغب أخرى في تحرير وتنشيط جانب الطلب.وترغب ثالثة فـــي تنميـــة قاعـــدتها الانتاجية وتنويعها معا.الا أن اختلاف الأهداف يجعلها تتكامل فيما بينها ولا تتنافس،خاصة اذا ما وضعت في اطار استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية،مما يمكن الدول العربيـــة من تحقيق أهدافها التنموية المختلفة ووضعها في اطار تكاملى للمجموعة العربية.

تتضح أهمية التصدير في قدرته علي خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، كما يتضح من العرض التالى:

١- خلق فرص عمل جديدة

أكدت تجربة عدداً من الدول علي قدرة هذا قطاع التصدير على زيادة فرص العمل. فعلي سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة مما ساعد علي انخفاض مستوى البطالة إلي مستويات متدنية.ولا شك فى أن قطاع للتصدير يمكن أن يلعب هذا الدور في الدول العربية ، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية وكفاءة العمالة.

٢- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة علي التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.لذا يجب خلق قاعدة جيدة لتنمية الصادرات سواء السلعية أو الخدمية منها. حتى يحقق قطاع التصدير الهدف المأمول منه في توليد فرص عمل جديدة ومعالجة عجز الميزان التجاري.

٣- جذب الاستثمار المحلى والأجنبي

يتضح من تجارب الدول الناجحة فى التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبى يأتى بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية . حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين

بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.وقد استطاعت بعض الصناعات في مصر على سبيل المثال مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدراً جيداً من الاستثمارات.

__٤- تحقيق معدلات نمو مطردة__

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد العربى وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة علي خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة[١]

[1] يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل والبطالة فى الدول العربية بلغت حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمى لكل جهد تنموى ومجال تعاون عربى لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء. فالدول العربية تعانى من مشكلة البطالة التى تقدر معدلاتها بنحو ٢٤%،وترتفع التقديرات فى بعض الدول الى ٣٢%.راجع:**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠٠٥،الكويت ،يونيو ٢٠٠٦،ص** ٧٨
ويزداد التحدى الذى يواجه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من ٥٠ مليون من الشباب العربى سيدخلون سوق العمل بحلول ٢٠١٠ وحوالى ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠ وهناك حاجة لخلق حوالى ٦ ملايين وظيفة جديدة.ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادى والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم فى حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية.وفى العام ٢٠٠٤،بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل ٥,٢ مليون شخص.ومع أن الشباب لا يمثلون سوى ٢٤% من القوة العاملة فى المنطقة،فانهم يشكلون قرابة ٤٤% من مجموع العاطلين عن العمل ، فتقرير منظمة العمل العربية يشير أن المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة،حيث يعتبر المعدل الأعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في المناطق الاخرى من العالم إذ يتجاوز 14 فى المائة وأن المعدلات الأعلى للبطالة كانت بين الشباب، إذ يتجاوز هذا المعدل 25 فى المائة ويشير التقرير إلى أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سورية وضعفي المعدل بين الذكور في الأردن،لكنها تكاد متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب .وترتفع معدلات البطالة بينالمتعلمين في كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بين الإناث، حيث تتجاوز 23 فى المائة في الكثير من الحالات وخاصة بين الجامعيات في دول الخليج العربية .ويشير هذا الارتفاع في معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليما إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومحتوي ومناهج التعليم من ناحية، والاحتياجات المتطورة لأسواق العمل من ناحية ثانية وبقاء بعض التوجهات المقيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة.وتشير البيانات إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية، في حين أنها مرتفعة بين حملة المؤهلات التعليمية الثانوية والمتوسطة والجامعية لتبلغ عشرة أضعاف مستوياتها بين الأميين في مصر وثلاثة أضعافها في الجزائر وخمسة أضعافها في المغرب. راجع:منظمة العمل العربية،موجز التقرير العربى الاول لمنظمة العمل العربية،حول التشغيل والبطالة في الدول العربية:نحو سياسات وآليات فاعلة،القاهرة،٢٠٠٨،ص ٦٤

من جهة أخرى فان ما يزيد عن ٧٣ مليون عربى من العرب يعيشون تحت خط الفقر وسيزداد الحال سوء مع تزايد ضغوط الانفجار السكانى وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم،اضافة الى ان حوالى ٤٠% من العرب البالغين ٦٥ مليون شخص اميون وثلثا هذا الرقم من النساء **.راجع: نشرة الاسكوا ،العدد ٥٢/١ ،٨ يناير ٢٠٠٧**

وتوفير مصادر بديلة للعملات الأجنبية. فهناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، ولكن لا يوجد سوي مصدر واحد وهو التصدير قادر علي خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

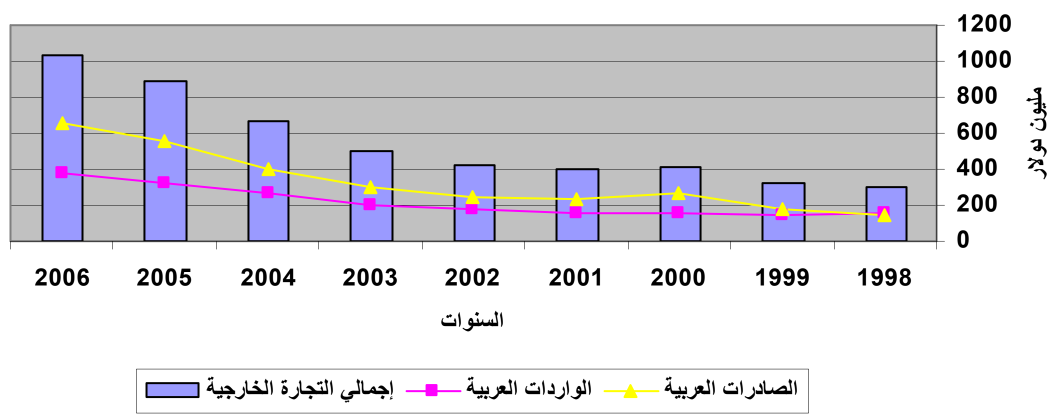
ان العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الاخري.وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

ثانيا:تطور أداء التجارة العربية والبينية خلال الفترة(١٩٩٨-٢٠٠٦)

١- تطور أداء التجارة العربية

يوضح الشكل رقم (١) تطور التجارة الخارجية للعـــالم العربـــي خـــلال الفتـــرة (١٩٩٨-٢٠٠٦)ويظهر منه تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفتـــرة (١٩٩٨-٢٠٠٦) حيث ارتفعت من ٣٠٣,٦مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١٠٣٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي ١٦,٥فى المائة خلال هذه الفترة.

شكل (١)إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦)



ويلاحظ من الشكل رقم (١) مايلي:-

١- تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) حيث ارتفعت من ٣٠٣,٦مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١٠٣٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي ١٦,٥في المائة خلال هذه الفترة.

٢- تشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي في التجارة الخارجية العربية،كما تشير أيضا إلى حدوث طفرة هائلة في حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) حيث ارتفعت من ٦٦٦,٩مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٨٨٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، أي بنسبة نمو بلغت ٣٢,٦ في المائة، واستمر هذا الارتفاع ليحقق أعلى مستوى له خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) ليصل إلى حوالي ١٠٣٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ حوالي ١٦,٧ في المائة مقارنة بالعام السابق.ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة الخارجية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي[١]:-

- ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي كان له أثر كبير على الصادرات العربية، إذ أن النفط من أهم مكونات الصادرات العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط. فكما هو موضح بالشكل (١) ،يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي ٢٠,٤في المائة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) لتصل إلى نحو ٦٥٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ مقابل ١٤٩,٦ مليار

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية،2006، E/ESCWA/GRID/2006/3 ، الأمم المتحدة،نيويورك، 2007،ص ٢٢

دولار في عام ١٩٩٨.وقد أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام وكمياته المصدرة إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي ٥٥٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٥٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أي بنمو نسبته ١٨ في المائة غير أن ذلك كان أقل من النمو الذي تحقق في عام ٢٠٠٥والبالغ ٣٩,٦ في المائة. ولقد ساهم في هذا التراجع بشكل أساسي تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط الخام في عام ٢٠٠٦ عن مستوى نموها القياسي في عام ٢٠٠٥. ويلاحظ زيادة حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من ٢,٧ في المائة في عام١٩٩٨ إلى ٥,٥ في المائة في عام٢٠٠٦.وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي ٥٢,٥ في المائة من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٦.[١]

- ارتفاع قيمة الواردات العربية،حيث يشير الشكل (١) إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ ١١,٧ في المائة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) لتصل إلى نحو ٣٧٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ مقابل ١٥٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨ .وارتفعت بنحو ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن واردات السعودية والإمارات شكلت حوالي ٣٩,٥ في المائة من قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٦.[٢]
- ويلاحظ زيادة حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي ٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ مقابل ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٨، وذلك في ضوء تقارب معدل نمو كل من الواردات العربية والعالمية ،ويعزى استمرار النمو المرتفع نسبياً للواردات العربية إلى عدد من العوامل من أبرزها:

1. زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار في عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط .وتراجع أسعار صرف العملات العربية المرتبطة
2. كما يعود هذا الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ظهور ثمار الاتفاقات التجارية التي وقعتها بعض الدول العربية مع العالم، على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة

---

1 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادى العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ ،الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٨ ،ص ١٥٣

2 صندوق النقد العربي وآخرون، المرجع السابق ،ص ١٥٤

بين لبنان والاتحاد الأوروبي، والاتفاقات الثنائية أوالتجارية بين الولايات المتحـــدة الأمريكية من جهة وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويـــت والـــيمن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتفاقات أخـــرى بـــين الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى وبعض الاتفاقات الثنائية كاتفـــاق إقامـــة منطقة تجارية حرة بين مصر وتركيا والاتفاقات الاقتصادية مـــا بـــين الإمـــارات العربية المتحدة وألمانيا.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية ،يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمثل الـــشريك التجاري الأول للدول العربية خلال فترة الدراسة إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي ٢٢,٦في المائة من اجمالى قيمة الصادرات العربية في عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٣,٨ فـــي المائة من اجمالى قيمة الصادرات العربية في عام ١٩٩٨. وبالنسبة للواردات العربية منـــه ، فقد شكلت حوالي ٣٦,٦في المائة من اجمالى قيمة الواردات العربية مقابل ٣٩,٦ في المائـــة خلال نفس الفترة.[1]

أما بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية فقد ظلت فئة الوقود تشكل الجـــزء الأكبـــر مـــن الصادرات العربية، قد ارتفعت حصته في عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٧٦,٦ فـــي المائـــة مقابـــل ٥٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ ،يليها فئة المصنوعات بنسبة ١١,٨في المائة مقابل ٢٢,٧ في المائة خلال نفس الفترة .وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت واردات الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة في الواردات العربية خلال الفترة لتشكل ٣٦,٨ في المائة من اجمالى قيمتها في عام ٢٠٠٦ مقابل ٣٤,٨ في المائة من اجمالى قيمتها في عام ١٩٩٨ ، يليها فئة المصنوعات بنسبة ٢٧,٨في المائة مقابل ٣٠,٤ في المائـــة خـــلال نفـــس الفترة.[2]

بعد ذلك الاستعراض لتطور التجارة العربية خلال فترة الدراسة تجدر الاشارة إلى :

١- أن هناك مجالاً واسعاً لاحلال الواردات فى مجال الصناعة من ناحيه و مـــن ناحيـــه اخرى فان الاتجاه للتصدير فى الدول العربيـــة مـــازال يغلـــب عليـــه التوجـــه للـــصناعات

1 راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد عـــام ٢٠٠٢ ،ص ١٣٠، وعـــام٢٠٠٧ ،ص ١٥٩

2 راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامى ٢٠٠٢ـــ٢٠٠٧

الاستخراجيه و هو ما يعكس عدم الاستفاده بالمزايا التنافسية الموجوده فى هذه الدول بالقدر الكاف.
٢- وجود بعض السمات البارزة التي تشكّل منطلقات واقعية يمكن الركون إليها في محاولة رسم توجهات تنموية عامة لقطاع التجارة العربية، وتتمثّل هذه السمات في:

أولاً: الثقل الهام الذي يشكّله الشريك التجاري الأوروبي تصديراً واستيراداً بالنسبة لأغلبية الدول العربية فرادى ومجتمعة. إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي ٢٢,٦في المائة من اجمالى قيمة الصادرات العربية في عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٣,٨ في المائة من اجمالى قيمة الصادرات العربية في عام ١٩٩٨. وبالنسبة للواردات العربية منه ، فقد شكلت حوالي ٣٦,٦في المائة من اجمالى قيمة الواردات العربية مقابل ٣٩,٦ في المائة خلال نفس الفترة.الأمر الذى يؤكّد على أن جزءاً هاماً من عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب أن ينصب على دراسة أشكال التعاون الاقتصادي مع أوروبا بمجمل جوانبه. يذكر أنه وإن مثلت هذه التجارة نسبة هامة جداً بالنسبة للبلاد العربية، إلا أنها لا تشكّل أكثر من ٣% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي. وقد يكون لهذا الأمر عدة دلالات على مستوى المنطقة العربية ككل.

أ- من منظور السياسة الأوروبية: ما زال الاعتبار الأول والأكثر أهمية في مجال تبادل السلع بالنسبة لأوروبا في ظل تشتت الأسواق العربية التي تقف في وجه ازدهار حقيقي للتجارة العربية، الحصول على الطاقة. لكن الأمور لن تدوم كذلك، ولاسيما في ظل التوجهات العالمية الجديدة نحو الانفتاح وفتح الأسواق العربية على بعضها البعض، نفسه في موضع منافسة عالمية، الأمر الذي يظهر الاهتمام المتزايد للسياسة الأوروبية بمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي بدأ تظهر جديته من خلال توقيع الاتحاد من اجل المتوسط[1].

---

1 هو مشروع يهدف إلى التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.ويعرف الإتحاد اختصارا باسمMU.وينطلق هذا المشروع من أن العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط. ويركز الاتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على: قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلا عن تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط.ومن الأهداف الرئيسية للاتحاد المتوسطي، واسمه الرسمي "عملية برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط" – وذلك في إشارة واضحة للتمسك بمسار عملية برشلونة التي انطلقت في اسبانيا عام ١٩٩٥ للتعاون بين الدول الأوروبية والمتوسطية– إطلاق سلسلة من المشروعات العملية مع حرية كل من الدول الأعضاء في اختيار ما تنضم إليه من مشروعات. وتم الاتفاق على أن يضم هذا الاتحاد ٤٣ عضوا: الأعضاء ال ٢٧ في الاتحاد الأوروبي، وعشرة بلدان من الجنوب.وعضوية المشروع مفتوحة

ب–محدودية تأثير القوة التفاوضية للطرف العربي على مستوى التجارة (إذا ما استثنينا النفط طبعاً). والتفاوض قد بات سمة العصر الحالي خصوصاً في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية التي وضعت قوانين للمنافسة الدولية في ظل طغيان الحمائية والتكتلات الاقتصادية المهيمنـــة، ونقلت المنازعات التجارية إلى أروقتها مشكلة صمام أمان للحروب الاقتــصادية المــستترة. بحيث بات يقال إن المفاوضات في عصرنا الحالي قد أصبحت اســتتباع للحــرب بالوســائل السلمية.

ثانياً: النسبة المرتفعة التي ما زال يشكّلها قطاع النفط في التجارة العربية لعــدد هــام مــن الاقتصادات العربية، على رغم الجهود الهامة التي بذلت لتنويع القاعدة الإنتاجيـــة العربيـــة، بحيث يرتهن الأداء التجاري والاقتصادي للبلدان النفطية بشكل عام بتقلبــات أســعار الــنفط العالمية. شكّل النفط نسبة توازي حوالي ٧٥% من إجمالي الصادرات العربية خلال الفتــرة. يذكر أنه نظراً للطبيعة الإستراتيجية للنفط، فإن أسعاره غالباً ما لا تخضع لمنطــق العــرض والطب، بل تتحدد بناء لاعتبارات السياسة العالمية.

ثالثاً: ضيق القاعدة التصنيعية وتخلفها. ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في التنوع المتواضع للسلع المصنّعة في هيكل الصادرات العربية، والنسبة المتدنية للقيمة المضافة في هذه الــسلع نظراً لضعف التكنولوجيا المستخدمة. وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية، فــإن معظم الدول العربية ما زال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير. وهذا يعبّر عــن خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية.

رابعا: لعل أخطر ظاهرة على صعيد التبادل التجاري هي المعدلات العالية لنمــو الــواردات والتي تفوق معدلات نمو الصادرات، مما يعني توجّه شروط التبادل التجــاري بــين الــبلاد العربية والدول الصناعية باستمرار لصالح هذه الأخيرة مؤدياً إلى اســتنزاف فــي المــوارد الاقتصادية. وبصفة عامة، من المعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبــادل التجــاري للــدول المــصدّرة

لكل الدول المطلة على البحر المتوسط وكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وآخرين.ويبلغ تعداد ســكان تلك الدول ما يقرب من مليار نسمة.

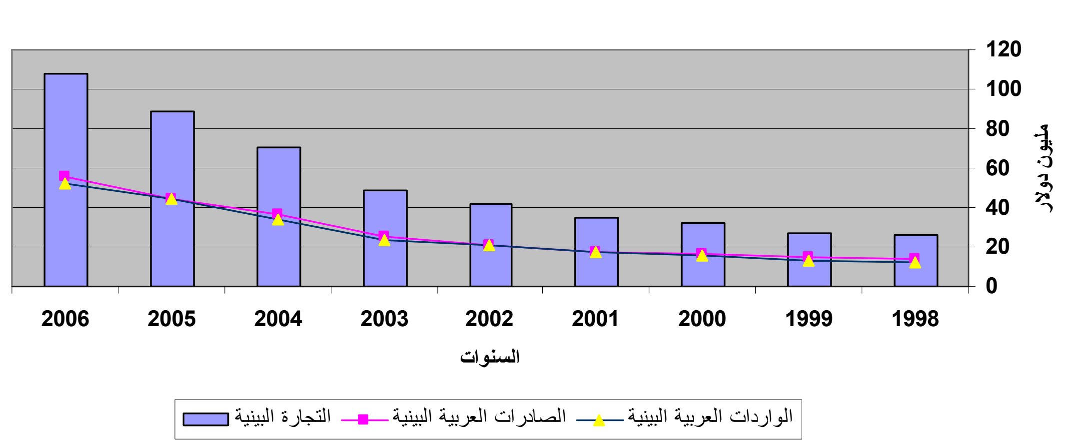
للمنتجات الأولية لأن أسعارها تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل.

ولا شك أن الصادرات العربية واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة. وسوف يتحكم بها إلى حد بعيد عوامل خارجية تمليها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين، هما: أولاً، التوجّه التاريخي نحو العولمة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انتظام في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لأزمات دورية قصيرة الأجل ذات آثار كونية شمولية. ثانياً: الخيارات السياسية والاقتصادية التي سوف تتخذها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات.

٢- تطور أداء التجارة العربية البينية

ويبيّن الشكل رقم (٢) تطور الصادرات والواردات البينية خلال فترة التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية والممتدة من بداية عام ١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦ ، حيث وصلت نسبة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الصفر مع بداية ٢٠٠٥ وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية.

شكل رقم (٢) تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة(١٩٩٨-٢٠٠٦)



ومن الشكل رقم (٢) يلاحظ مايلي:-

١- تضاعفت التجارة العربية البينية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) بأكثر من ٤ أضعاف حيث ارتفعت من حوالي ٢٦مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١٠٧,٩مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بمتوسط معدل نمو بلغ ١٩,٥في المائة خلال فترة الدراسة.ويرجع ذلك إلى:-

- ارتفاع الصادرات العربية البينية بالقيمة المطلقة من ١٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى ٥٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦بمتوسط معدل نمو بلغ ١٦,٥ في المائة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) . وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي ٦٣,٨ في المائة(٤٨,٧فى المائة للسعودية و١٥,٤ للإمارات في المائة) من قيمة الصادرات البينية العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٦.[1]
- ارتفاع الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من ١٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٥٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦بمتوسط معدل نمو بلغ١٩,٩ في المائة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) . وتجدر الإشارة إلى أن صادرات ثلاث دول هى العراق والسعودية والإمارات شكلت حوالي ٣٩ في المائة(١٦,٩فى المائة للعراق و١١,٧ في المائة للإمارات و١٠,٤فى المائة للسعودية) من قيمة الواردات البينية العربية الإجمالية في عام ٢٠٠٦.[2]

٢- على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية خلال الفترة إلاّ أنّ نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من ٩,٢ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ٨,٤ في المائة عام ٢٠٠٦ ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٦,١ في المائة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية من ٨ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ١٤,١ في المائة عام ٢٠٠٦ .

٣- أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام ٢٠٠٢ كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية ٢٤,١ في المائة في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات ٢,٧ في المائة كذلك في عامى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ حيث كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية ٤٨,٢ في المائة ، ٢٥,٨ في المائة على الترتيب في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات ٣٣,٢ في المائة ،١٨ في المائة على الترتيب وفي أغلب السنوات

1 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ ،مرجع سابق ،ص ١٥٩
2 المرجع سابق ،ص ١٦٠

السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام ٢٠٠٦ كان معدل نمو الواردات العربية البينية ١٧,٨ في المائة في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات ١٤,٧ في المائة . وقد شهد العام ٢٠٠٤ أكبر معدل نمو للواردات العربية البينية حيث وصل إلى ٤٥ في المائة

٤- استمرار الزيادة في التجارة العربية البينية في الأعوام الثلاثة الأخيرة لتسجل أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٤ حيث وصلت ٤٣,٩ في المائة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية ١٤,٥ في المائة خلال الفترة (١٩٩٨ -٢٠٠٢) إلا أنه وصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٣,٩فى المائة . وحوالي٢٥,٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٤و٢٠٠٥ لتصل قيمة التجارة العربية البينية إلى ١٠٧,٩مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ ٢١,٨ في المائة مقارنة بالعام السابق. ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة البينية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي[1]:-

- دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مطلع عام٢٠٠٥ ،حيث أدى الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من٧٥ مليار دولار في عام٢٠٠٤إلى٩٨ مليار دولار في عام٢٠٠٥ ثم الى١١٩,٢مليار دولار في عام ٢٠٠٦.
- كما يعود سبب ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية إلى نتائج الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية فيما بينها ومن أهمها اتفاق أغادير .كما وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق التجاري بين مصر والأردن،والاتفاق حول تنمية الصادرات بين الجمهورية العربية السورية واليمن.

٥- ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، إذ بلغت حوالي١٠,٤ في المائة في عام٢٠٠٦، وهي أعلى نسبة تسجلها الدول العربية مقارنة بحوالي ٨,٦ في المائة في عام١٩٩٨ وإذا استثنينا الصادرات النفطية من التجارة الخارجية، نلاحظ ارتفاعًا ملحوظًا لنسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لتبلغ حوالي ١٨في المائة في عام ٢٠٠٦ العربية مقارنة بحوالى ١٣,٦في المائة في عام١٩٩٨ وتؤكد هذه النسبة على أن قطاع النفط يلعب دورًا رئيسيًا في التجارة العربية .وقد كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط دور أساسي في زيادة التجارة الخارجية.

---

1 المرجع السابق ،ص ٢٣

وعلى الرغم من ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة إلا أنه يجب التأكيد على:-

- هذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة ، حيث كانت ٩,٤% عام ١٩٩٠ و٩,٧% عام ١٩٩٤ [1]. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاءها بين الدول العربية السبع عشرة التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فإلى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبب جوهري يقلل من أهمية وآثار منطقة التجارة الحرة العربية.
- رغم ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية إلا أنها أدنى بكثير عند مقارنتها بنسب التجارة الخارجية بين بعض التكتلات الإقليمية-حتى مع استبعاد الصادرات النفطية من التجارة الخارجية والتى بلغت أقصاها في عام ٢٠٠٦ مسجلة ١٨ في المائة- فيلاحظ وكما يتضح من الجدول رقم (١) أن التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (دول النافتا) حوالي ٦٧,٦ في المائة، ٦٧,٩ في المائة خلال عامى ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ على الترتيب.كما بلغت التجارة البينية حوالي ٦٤,٢ في المائة، ٦٤,٦ في المائة خلال نفس الفترة. الأمر الذى يؤكد على ضرورة أن تبذل الدول العربية المزيد من الجهود لزيادة تجارتها البينية وتحسين تكاملها الاقتصادي الإقليمي .

جدول رقم (١)تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية في أعوام مختارة

التكتل الاقليمى	قيمة التجارة البينية بملايين الدولارات			نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية		
	2003	2005	2006	2003	2005	2006
الأسيان	211.1	306.7	380.4	25.1	24.87	25.7
الاتحاد الأوروبى	3470	5231	5946.8	60.6	64.2	64.6
النافتا	1308	1634.5	1771.3	44.8	67.6	67.9

1 رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية-مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (3)2006،ص ٣٣

الدول العربية	46.3	96.5	119.2	9.17	11.2	11.3

المصدر:
بالنسبة لبيانات عام ٢٠٠٣ ، (الإسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية،2006 ،الأمم المتحدة،نيويورك،2007 ،E/ESCWA/GRID/2006/3 ،ص ٢٤
بالنسبة لعامى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ،(الإسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية2007 ،الأمم المتحدة،نيويورك،2007 ،E/ESCWA/GRID/2007/14 ،ص ٣٧

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم ترتفع كثيرًا خلال فترة الدراسة لمجموعة من الأسباب،مها[1] :-

- سيطرة صادرات النفط على التجارة الخارجية العربية، حيث يمثل النفط أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العربية في حين لا يمثل إلا نسبة لا تتعدى ٧,٧ في المائة من واردات الدول العربية .وهذا التفاوت لا يعطي مجالا كبيرا لزيادة نسبة التجارة العربية البينية .
- تمثل الآلات والمعدات بالإضافة إلى المصنوعات حوالي ٦٥ في المائة من إجمالي الواردات العربية، إلا أنها لا تمثل سوى حوالي ١٤ في المائة من الصادرات العربية
- أن أهم ارتفاع لحجم الصادرات العربية الكلية يرجع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط،وبالتالي ساهم في انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية .ذلك يرجع الأمر إلى انخفاض جودة بعض السلع العربية بحيث لا تجد لها سوقًا خاصة في ظل الانفتاح التجاري الحالي.
- استمرار بعض العراقيل مثل القيود غير الجمركية التي تحول دون سهولة تدفق التجارة العربية البينية، وخاصة المتعلقة بشهادات المنشأة والقيود الإدارية وغيرها.
- وهناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية ألا وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية،إلاّ أنّ هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا التوصيف غير دقيق. فاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية، فالدول العربية لديها إمكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تختلف اقتصاديات سورية ومصر والمغرب والسودان مثلاً. وحتى الصناعات المتماثلة يتم

---
1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية2007 ،الأمم المتحدة،نيويورك،2007 ،E/ESCWA/GRID/2007/14 ،ص ٣٥

مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم إن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ورغم ذلك لم يحل ذلك دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً.[1]

٣- تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية

تشير البيانات المتاحة عن الهيكل السلعي للتجارة البيئية العربية_كما في الجدول (٢) أن الأهمية النسبية لمجموعات السلع الرئيسية المتبادلة لم تشهد تغيرا كبيرا خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) . ففيما يتعلق بالصادرات البينية العربية بقيت المواد الخام والوقود المعدني تحتفظ بأكبر حصة في الصادرات البينية مع زيادة في نسبتها من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٦١,٣ في المائة في عام٢٠٠٦. وقد تقدمت المصنوعات إلى المركز الثاني بحصة بلغت ١٢,٥ في المائة من الصادرات البينية مقارنة بحصة ١١ في المائة في عام ١٩٩٨. وتراجعت الأغذية والمشروبات إلى المركز الثالث بعد أن انخفضت حصتها من ١٣ في المائة من الصادرات البينية في عام ١٩٩٨ إلى ١١,٧في المائة في عام ٢٠٠٦. وقد تأخرت المنتجات الكيماوية فوصلت إلى المركز الرابع بحصة بلغت٧,٣ في المائة مقارنة بحوالى ١٦ في المائة وتبعتها الآلات ومعدات النقل بحصة نسبتها ٦,٤ في المائة مقابل ٥ في المائة خلال فترة المقارنة.

جدول رقم (٢) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية أعوام ١٩٩٨و٢٠٠٥ و٢٠٠٦

البيان	الصادرات البينية (نسب مئوية)			الواردات البينية(نسب مئوية)		
	١٩٩٨	٢٠٠٥	٢٠٠٦	١٩٩٨	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المواد الخام والوقود المعدني	٥٥	٥٩	٦١,٣	٥٣	٤٨,١	٥٠

[1] رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ،مرجع سابق، ص ٣٤

الأغذية والمشروبات	١٣	١٢,٤	١١,٧	١٣	١٣,٤	١٤,٢
المنتجات الكيماوية	١٦	٨,٦	٧,٣	١٦,٩	١٠,٨	١٠,٧
المصنوعات	١١	١١,٤	١٢,٥	١٢,٢	١٧,٩	١٤,١
الآلات ومعدات النقل	٥	٨,٦	٦,٤	٤	٨,٩	١٠,١
سلع غير مصنفة	–	٠,٦	٠,٨	–	٠,٩	٠,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادى العربي الموحد ،أعداد مختلفة ،الإمارات العربية المتحدة.						

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية البينية يلاحظ أنه يطرأ تغير كبير على اتجاهات التجارة بين الدول العربية معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة البيئية العربية لعام ٢٠٠٦ أن صادرات قطر تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة بلغت ٥٢ في المائة من صادراتها البيئية وصادرات تونس إلى ليبيا بنسبة ٥٧ في المائة. أما صادرات اليمن البينية فقد تركزت في دولتين هما الإمارات بنسة٣٥ في المائة والسعودية بنسة٢٥ في المائة. وتركزت صادرات الجزائر البينية في المغرب بنسبة ٣٤في المائة وفي مصر بنسة٣٣ في المائة. وقد تركزت صادرات لبنان البينية في ثلاث دول هي الإمارات وسورية بنسة١٨ في المائة لكل مهما والسعودية بنسة١٥ في المائة.وعلى صعيد الواردات البيئية العربية، فقد تركزت واردات عمان البينية في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة٧٢ في المائة،في حين بلغت واردات الأردن من السعودية ٧١ في المائة من وارداتها البينية والتي تتشكل معظمها من واردات النفط الخام. وقد تركزت واردات موريتا نيا في دولتين هما الجزائر بنسبة ٣٠في المائة والمغرب بنسبة ٢٧ في المائة،وواردات مصر البينية في السعودية والكويت بنسبة ٣٦في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تشكل المصدر الرئيسى للواردات البينية للعديد من الدول العربية. فبالإضافة إلى الأردن ومصر، فقد بلغت واردات البحرين من السعودية ٨٤ في المائة من وارداتها البينية

وواردات المغرب منها بنسبة ٥٨ في المائة وقطر بنسبة٤٦ في المائة والكويت بنسة٣٨ في المائة وسورية بنسة٣٣ في المائة واليمن بنسة٢٤ في المائة .[1]

الخاتمة

من العرض السابق يمكن استخلاص مايلى:-

١- ضعف الهياكل الإنتاجية، فمن جهة ينتج العرب مواد لا يحتاجونها بكاملها في الأسواق المحلية مثل النفط، فالاستهلاك العربي لا يتجاوز ١٧ بالمائة من الإنتاج، وبالمقابل يحتاج العرب لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزتهم بصورة كافية سواء كماً أو نوعاً وهم يسدون حاجاتهم من المواد المصنعة هذه عن طريقة الاستيراد من الدول المصنّعة (أوروبا-الولايات المتحدة- بلدان آسيا) وهي ذاتها التي تستورد الطاقة العربية ولذلك فالجزء الأكبر من التجارة معها مما ينفي الحاجة إلى المبادلات البينية، أو تبقى ضعيفة ولذلك تصحيحاً لهذه الأوضاع ينبغي العمل على تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع كفاءة نوعية المنتجات.

٢- عدم التنسيق بين الدول العربية حول التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، فوجود منطقة تجارة حرة كبرى مع سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية سوف يقود إلى منافسة حادة دون نتائج إيجابية، وطالما أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين فإن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من وراء المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تسحين القدرة الإنتاجية ويشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ للاستثمارات الأجنبية ويطور قدرة السلع العربية على التنافس بالتصدير لخارج المنطقة.

٣- على الصعيد العملي لا تزال القيود الكمية تعرقل تنمية المبادلات العربية البينية، كما يقتصر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات السلعية. لا شك في أن تجارة الخدمات ضعيفة مقارنة بتجارة السلع، لكن هذا الضعف لا يفسر عدم سريان التحرير التجاري على الخدمات. هنالك عوامل اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك، فمن السهل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة

1 التقرير الاقتصادى العربي الموحد عام٢٠٠٧،مرجع سابق ،ص ١٦٠

على الملابس الجاهزة والمواد الغذائية، ولكن من الصعب تقليص القيود الكمية على الاتصالات والعمليات المصرفية. ويلاحظ أن تقييد تجارة الخدمات لا يقتصر على المبادلات البينية بل يشمل أيضا المبادلات الخارجية، إذ لم تلتزم غالبية الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالخدمات إلا في بعض المجالات كالسياحة.

٤- وان التعامل مع الازمة الاقتصادية لابد أن يتم علي ثلاث مستويات:-

أولها: التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن ان تحقق نتائج إيجابية وتحد من تأثيرات الازمة.

وثانيا: رصد المدي المتوسط والطويل الذي عليه ان يتأثر سلبا أوايجابا. وثالثا ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الازمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة، حيث أن مدي استعداد أي دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة علي زيادة فرص العمل.

٥- أن اى برنامج لتنشيط الإقتصاد العربى يجب ان تتمثل أهم أهدافه فى:

١. الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو فى العامين القادمين حيث أن الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد سوف يسهم فى تحقيق إيرادات سيادية للدولة دون زيادة أى ضرائب أو رسوم.
٢. الإنخفاض التدريجى فى معدلات التضخم.
٣. إستمرار النشاط الإستثمارى المحلى عند مستويات تضمن عودة التنمية السريعة عند استعادة الإقتصاد العالمى عافيته.
٤. تقليل الأثر الإنكماشى فى المجتمع المعربى وخاصة لدى الطبقات محدودة الدخل.

وفى هذا الخصوص نوصى بما يلى:

أولا:تحسين مناخ الاستثمار فى الدول العربية

يتطلب رفع معدل نمو الاستثمارات فى الدول العربية توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الامثل للموارد العربية على ان يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تسهم فى استيعاب نسب اعلى من العماله، و تبدو هناك مجالات واعده فى قطاعى الصناعة من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعى وفقاً للمزايا التنافسية مع اهميه تشجيع الصناعات التى تكفل استخدام العمل الماهر (كثيفه العمل) . و كذلك تعظيم الاستفادة من فرص الانتاج الزراعى بأستخدام التكنولوجيا المتطوره التى تكفل رفع انتاجية هذا القطاع، و يضاف لذلك اهميه استخدام الفرص الهائله فى مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم فى تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستى تشجيع الصادرات و احلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغله فى الوطن العربى فرصاً واعده لتحقيق ذلك.

وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية،وبالتالى على حركة واتجاهات الاستثمارات،وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ،بعضها ثابت أو شبه ثابت.إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة،ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة،أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.من جانب آخر ،يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعى،بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية.والتى تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،سعر صرف مستقر،بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات .
وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة،بما فى ذلك حماية حقوق الملكية .فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى

واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار.كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠%[1].

ويجب التأكيد على أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة لابد من اعادة نظر وتصويب فى بعض المسلمات فى المجالات الاقتصادية والنظريات التى تعتمد عليها،فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التى لابد من توافرها مجتمعة منها:-

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها العولمة المالية.

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

ث- تبسيط الاجراءات الادارية فى جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثمارى وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التى تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.

ج- تكثيف الجانب الرقابى لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه فى المشاريع التى يستثمر فيها،بالاضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة.

ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار فى المشاريع التى تضيف الى الاقتصاد الوطنى بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانيا: تعظيم دور الاستثمارات العربيه البينيه واستقطاب الأموال العربية المهاجرة:

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/

لا شك في أن القطاعات المصاحبة للتجارة سوف تتأثر هى الأخرى مثل النقل والشحن والمواصلات والتأمين والترويج والاعلان وهذه المجالات يمكن ان يقوم الاستثمار العربى البينى بتنشيطها وخلق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربى.ولابد ان ترتكز سياسات تنشيط الاستثمار العربى البينى على على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات انتاجية تحقق لها هدفها. ويجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ ليس هناك من شك في أن الاستثمارات العينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية، (وليست "المالية") تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

والآن إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية (الخاصة) من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية.فمن الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى يتضح أن اجمالى التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٧) بلغ نحو ٩٤,٦ مليار دولار.ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من ١,٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ الى نحو ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . وتجدر الاسارة الى أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاها تصاعديا فى الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧.

ويلاحظ أن هذه التدفقات قد شهدت طفرة الكبرى خلال عام ٢٠٠٥ فقد بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة نحو ٣٧,٢٦ مليار دولار أميركي مقابل ٥,٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٤ ،نحو ٣,٨٤ ملياردولار عام ٢٠٠٣.ويعتبر عام ٢٠٠٥ عاما استثنائيا بكل المعايير، وذلك نتيجة إعادة توطين جانب هام من الاستثمارات الخليجية في أميركا وبعض البلدان الأوروبية.وتعود الطفرة الكبرى التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية عام ٢٠٠٥ إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية القادمة إلى المملكة العربية السعودية التي جاءت على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات البينية، إذ بلغت نحو ٢٨,٨ مليار دولار (٧٥,٨% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام ٢٠٠٥).

وتوضح بيانات الجدول المشار اليه أيضا تركز هذه التدفقات فى عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيفة للاستثمارات باستثمارات اجمالية بلغت ٤٠,٥٧ مليار دولار بنسبة ٤٢,٩% من الاجمالى خلال الفترة(٩٥-٢٠٠٧)،تليها لبنان بنحو ١٢,١٣مليار دولار بنسبة ١٢,٨% ثم مصر٨,٧٣ مليار دولار بنسبة٩,٢% من الاجمالى ،تليها السودان بنحو ٨,٢مليار دولار بنسبة ٨,٦٨%،الامارات بنحو ٤,٦٧ مليار دولار بنسبة٤,٩ % ،تونس بنحو٤,٠٦مليار دولار بنسبة ٤,٣% .وقد شكلت هذه الدول الستة نحو ٨٢,٨٨% من اجمالى الاستثمارات العربية خلال الفترة(٩٥-٢٠٠٧).

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية: تعميق التصنيع العربي، من ناحية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي)، من ناحية أخرى.

ولعل ذلك التمركز الهائل للاستثمارات البينية في السنوات الأخيرة في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحة إنما هو للتوافق مع **متطلبات العولمة**، بالدرجة الأولى. بل يمكن القول –دون مغالاة كبيرة– إن ذلك النمط من الاستثمارات يتكامل بدرجة أكبر، مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي قدمت إلى المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول (٢).

ومما يساعد على ذلك أن المنطقة العربية تعتبر منطقة رخوة اقتصاديا مقارنة بمنطقة آسيا وبلدان أميركا اللاتينية، من حيث طبيعة الرأسمالية المحلية التي تسعى للربح السريع في إطار أنشطة الوساطة والتداول بالدرجة الأولى، وكذلك السلوك الريعي لمعظم الفاعلين الاقتصاديين. الأمر الذي يسهل عملية التكيف السلبي للاقتصادات العربية مع متطلبات العولمة، دون مقاومة تذكر.

ولعل محصلة هذا الأداء للاستثمارات العربية يتلخص فيما يلي:[1]

١. استمرار ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي العربي، نتيجة إهمال قطاع الزراعة وقصور الاستثمارات فيه.
٢. تراجع التصنيع (de-industrialization) في فروع النشاط الصناعي التقليدي التي قامت على "الإحلال محل الواردات"، وعلى رأسها صناعات الغزل والنسيج.
٣. هجوم الشركات متعددة الجنسيات (TNc's) ورأس المال الاحتكاري العالمي للسيطرة على فروع هامة من النشاط الصناعي في المنطقة العربية، وبصفة خاصة: قطاعات الأسمنت–الأدوية–الكيماويات–المنظفات، وتدويلها. الأمر الذي يؤدى إلى مزيد من التفكيك لعلاقات الترابط والتشابك فيما بين الاقتصادات العربية، ومزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي وشبكاته الإنتاجية (supply production chains).

وهكذا نرى أن هذا النمط للتدفقات الاستثمارية العربية البينية، يختلف تماما عن نمط الاستثمارات فيما بين البلدان الآسيوية الناهضة، الأمر الذي أدى إلى خلق فضاء إنتاجي وخدمي تكاملي.
بيد أن فاعلية المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموماً لا تأخذ كل مداها التكاملي سوى في إطار **خطة تأشيرية** تحقق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. و يجب أن تنطلق من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.

ويلعب العامل السياسى دورا محوريا فى انخفاض تدفق الاستثمارات العربية البينية،فارتفاع أو

[1] محمود عبد الفضيل،بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية،متاح في
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-127685410302,frameless.htm:

انخفاض حجم هذا التدفق يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة،بما فى ذلك تطبيق الاتفاقات الثنائية،وهو الأمر الذى ينعكس سلبا على حجم تدفق الاستثمار البينى كما أن عدم وجود أرقام وخرائط استثمارية تبين الفرص الاستثمارية يؤدى أيضا الى ضعف معـدل الاستثمار البينى[١].

ثالثا:تنشيط وسائل تمويل الصادرات:ستؤدى الأزمة المالية من ارتفاع كلفة تمويل الصادرات وهنا لابد من السعى عن أدوات ووسائل تمويل جديـدة لتمويـل الـصادرات العربيـة وأو الاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسـسات التمويـل العربيـة والجهاز المصرفى العربى.[٢]

رابعا: القضاء على جميع العقبات التى تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:

إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضا من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات. والتحرير التجاري هو النهج الواقعي والعملي لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق،ص ١٤

[2] تشير بيانات التقرير الاقتصادى العربى لعام ٢٠٠٨ أن الميزانيـات المجمعـة للمـصارف التجارية العربية إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذه المصارف من نحو 1,262.1مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 1,641.2 مليار دولار عام 2007 ، وبمعدل نمو وصل إلى 30 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 20.7 في المائة في عام. 2006 ورصدت الدراسات أن الجـزء الأكبر من هذه الأصول يتم توظيفه في موجودات بالخارج ولعمليات الإقراض الحكومي وهو ما يحتم إعادة النظر علي مستوي كل دولة وعلي مستوي مجموع الدول العربية لتوظيف هذه الأصول التوظيف الأمثل الذي يخدم التنمية والانتعاش ويوفر علي نطاق أوسـع احتياجـات التمويل للقطاع الخاص والافرادويمكن أن يساهم ذلك من خلال الرؤية التكاملية المشتركة في دعم التجارة البينية والتوسع في الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتنامية بالاشتراك مع صـناديق التنمية والمؤسسات العربية

الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التكامل الاقتصادي لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينيا والى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

ولذلك فإنه من غير المنطقي أن تستمر العراقيل والعقبات التي توضع أمام حرية انسياب التجارة العربية البينية التي ما تزال تخضع إلى المزاجية حينا، وتتحكم فيها العرقلة في أحيان أخرى كثيرة، فيما الإجراءات ما تزال توضع للعرقلة وليس للتسهيل. ومن غير المنطقي أن لا تبقى الحدود مفتوحة أمام تدفق البضائع طوال أيام الأسبوع، وطوال ساعات الليل والنهار. وهناك وسائل وتجهيزات حديثة للمعاينة والتفتيش يجب اعتمادها بدلا عن الوسائل البدائية. ومن المهم أن تتم مجمل العمليات بسرعة من دون تأخير، بعيدا عن التقلبات العابرة في العلاقات. فالتجارة المشتركة تصديرا واستيرادا هي لمصلحة جميع الدول العربية من دون استثناء، وتمس مختلف الاهتمامات المعيشة للمواطن العربي، لأنها تتضمن احتياجاته الاستهلاكية والرأسمالية، وبسبب انعكاساتها الديناميكية في مجال تحقيق مزيد من فرص الاستثمار والعمل.

ومن المهم اتخاذ قرارات يمكن تطبيقها واقعيا خصوصا بالنسبة لمسألة الاتحاد الجمركي العربي الذي من المفترض بناء على قرار القمة الاقتصادية والتنموية التى عقدت بالكويت خلال الفترة ١٩-٢٠يناير ٢٠٠٩ أن يبدأ مع بداية عام ٢٠١٠ ينتهى في عام ٢٠١٥. ولدى النظر في الاحتياجات العملية لذلك وما تترتب عليه من مسؤولية مشتركة من كافة الدول العربية، فإن هناك الكثير من التساؤلات بشأن مدى واقعية هذا الطموح، وينبغي التفكير في الحلول المناسبة لتحقيقه أو لتحقيق بدائل عنه. و-إنهاء المسائل الفنية الخاصة بالاتحاد الجمركي مثل مايلى:-

١. الاتفاق على جدول جمركى موحد يسرى على سلع الدول غير الأعضاء
٢. إحداث مؤسسات تنسجم ومتطلباته

٣. ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية الصناعة العربية داخل الاتحاد الجمركى
٤. ضرورة توافر حد أدنى من التنسيق والتجانس بين الـــسياسات النقديـــة والائتمانيـــة وسياسات الصرف الأجنبى داخل الاتحاد الجمركى العربى.

خامسا: **استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي :**ضرورة العمل على التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية والزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استنادا إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشتركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك. **ويمكن تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي** من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

- البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

- المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

سادسا: تفعيل دور القطاع الخاص العربى

إن القطاع الخاص العربي معني مباشرة وبشكل كبير بتحرير التجارة العربية البينية لتحقيـــق السوق العربية المشتركة التي تشكل مجالا رحبا لتنمية وتطوير مشاريعه وفقا لمتطلبات التنمية الحديثة. ومع أن هذا القطاع قد سجل تقدما هاما على المستوى البيني على صعيدي التجـــارة والاستثمار كما على صعيد القدرة المتنامية في خلق فرص العمل الجديدة، لكن ما تحقق يبقى دون الإمكانات الحقيقية ولا يرقى إلى المستويات المطلوبة بعد. والمطلـــوب الآن مـــن هـــذا القطاع هو تحديد احتياجاته بكل واقعية وشفافية، وتعزيز دوره في القرارات الاقتصادية مـــن خلال شراكة حقيقية مع الحكومات العربية التـــي عليهـــا أن ترســـخ التزامهـــا بالـــسياسات الاقتصادية المنفتحة على الأسواق العربية. وتتمثل الأولويات التي يحتاجهـــا حاليـــا القطـــاع الخاص العربي من الحكومات بثلاث قضايا أساسية، وهي:

١. إزالة كافة العراقيل التي تواجه التجارة العربية البينية.

٢. تأهيل البيئة الاقتصادية والتشريعية والقانونية والقضائية المناسبة للاحتياجات العصرية.

٣. الاهتمام بالبنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار.

ومن ناحية ثانية، فإن على القطاع الخاص مسؤولية أساسية في القيام بمبادرات جديدة من شأنها المساهمة في تهيئة البيئة الاقتصادية العربية للتكامل. ومن هذه المبادرات مثلا إقامة مصرف عربي للاستثمار برعاية عربية مشتركة ومساهمة أساسية من فعاليات القطاع الخاص ومشاركة واسعة من رجال الأعمال العرب، ويشكل آلية أساسية لجمع الاستثمار المبادر مع المشاريع الحيوية للمنطقة العربية.

سابعا: يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها اعادة النظر في طريقة استثماراتهم واتجاهاتها وبخاصة الولايات المتحدة .وأصبح من اللازم على بلدان مجلس التعاون الخليجي التخلي عن الدولار كمثبت لقيم عملاتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار.

جدول رقم(١)

التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦)

التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦)(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)										
البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	متوسط معدل النمو
إجمالي التجارة الخارجية	٣٠٣,٦	٣٢٠,٣	٤٠٩,٤	٣٩٧,٧	٤١٨,٩	٥٠٤	٦٦٦,٩	٨٨٤,٢	١٠٣٣	١٦,٥
التجارة البينية	٢٦	٢٧,١	٣١,٨	٣٤,٤	٤١,٨	٤٩	٧٠,٥	٨٨,٦	١٠٧,٩	١٩,٥
معدل نمو التجارة البينية	٦,٨-	٤,٢	١٤,٥	٨,١	٢٠,٤	١٧,١	٤٣,٩	٢٥,٨	٢١,٨	
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	٨,٦	٨,٥	٧,٨	٨,٦	١٠	٩,٧	١٠,٦	١٠	١٠,٤	
الصادرات العربية	١٤٩,٦	١٧٥	٢٦٣,٣	٢٣٦,٧	٢٤٤,٩	٣٠٠,٩	٤٠٠,٧	٥٥٩,٢	٦٥٩,٦	٢٠,٤
معدل نمو الصادرات العربية	١٩,٣-	١٧	٤٧,٩	٨,٣	٢,٧	٢٢,٩	٣٣,٢	٣٩,٦	١٨	
الواردات العربية	١٥٤	١٤٥,٣	١٥٧,٥	١٦١	١٧٤	٢٠٣,١	٢٦٦,٢	٣٢٥	٣٧٣	١١,٧
معدل نمو الواردات العربية	٤,٤	٥,٤-	٧,٣	٤,٨	٣,٥	١٦,٨	٣١,١	٢٢,١	١٤,٧	
الصادرات العربية البينية	١٣,٧	١٤,٤	١٦,١	١٧,٣	٢٠,٩	٢٥,٤	٣٦,٢	٤٤,١	٥٥,٤	١٦,٥
معدل نمو الصادرات العربية البينية	١٢,٧-	٣,٦	١٣,٧	٧,٥	٢٤,١	٢١,٢	٤٢,٨	٢١,٦	٢٥,٨	
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات%	٩,٢	٨,٢	٦,١	٧,٣	٨,٥	٨,٤	٩	٧,٩	٨,٤	
الواردات العربية البينية	١٢,٣	١٢,٩	١٥,٧	١٧,١	٢٠,٩	٢٣,٦	٣٤,٣	٤٤,٥	٥٢,٥	١٩,٩
معدل نمو الواردات العربية البينية	٠,٨	٤,٩	١٥,٣	٨,٨	١٦,٧	١٣,١	٤٥	٣٠	١٧,٨	
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات%	٨	٨,٩	١٠	١٠,٦	١٢	١١,٦	١٢,٩	١٣,٧	١٤,١	
المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادى العربي الموحد ،اعداد مختلفة ،الامارات العربية المتحدة										

جدول رقم(٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الى الدول العربية بالمليون دولار (١٩٩٥-٢٠٠٧)

	1995	2000	2003	2005	2006	2007
المغرب	335	215	2279	1633	2450	2577
مصر	598	1235	237	5376	10043	11578
الجزائر	25	438	634	1081	1795	1665
تونس	378	779	584	782	3312	1618
البحرين	431	364	517	1049	2915	1756
السودان	–	392	1349	2305	3541	2436
قطر	94	252	400	1298	159	1138
الامارات	399	-515	480	10900	12806	13253
الأردن	13	787	379	1774	3219	1835
لبنان	35	298	358	2791	2739	2845
السعودية	-1877	-1884	208	12097	18293	24318
سوريا	100	270	150	500	885	600
سلطنة عمان	29	16	138	1688	1623	2377
فلسطين	–	62	–	47	19	21
موريتانيا	7	–	214	814	155	153
الكويت	7	16	76	234	122	123
جيبوتى	3	3	11	59	164	195
الصومال	1	–	1	24	96	141
العراق	2	-3	–	515	383	448
ليبيا	-107	-142	700	1038	2013	2541
اليمن	-218	6	-89	-302	1121	464
مجموع الدول العربية	255	2629	8617	45703	67853	72082

المصدر:الفترة (1995-2003) نشرة ضمان الاستثمار،العدد 3 من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص ١١ ،الكويت، ٢٠٠٤،
والفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار،العدد ٣ ،ص ١٠ ،الكويت، ٢٠٠٨،

جدول رقم(٣)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف (١٩٩٥-٢٠٠٧)

مليون دولار

	1995	2000	2003	2005	2006	2007	الاجمالى (1995-2007)
المغرب	59.8	24.8	672.1	1121.44	350.15	–	3565.98
مصر	455	113	110.1	363.1	3273.6	1874.6	8729.7
الجزائر	3.5	347.5	65.4	260.55	–	–	1567.65
تونس	54.7	49.1	39.3	153.76	2363.8	127.3	4068.66
البحرين	13	–	191.7	–	–	–	885.9
السودان	38.8	414.6	391	2455	2004	–	8220.2
قطر	–	61.8	10	–	–	–	318.2
الامارات	–	196	650.2	0	2316	–	4675.7
الأردن	35.7	26.2	12.4	299.4	959.9	845.9	2321.33
لبنان	157.8	350	850	1779.8	2266.8	3342.8	12134.2
السعودية	12.2	76.8	562.2	28797	1649	7088	40574.2
سوريا	333.5	8.7	41.7	955.4	225	370	3519.2
سلطنة عمان	4.2	–	–	573.3	–	–	770.6
فلسطين	250	–	–	0.49	–	–	331.59
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتى	–	–	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–
ليبيا	–	80.4	0.064	300.3	246.4	302.1	1223.1
اليمن	11.9	68.5	126.4	203.92	849.59	89.46	1690.34
مجموع الدول العربية	1430.1	1817.4	3722.56	37263.46	16504.24	14040.16	94596.55

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠٠٧ ،الكويت،٢٠٠٨،ص ١٨٩